« العالم اليوم » يتابع

هل تفلح مسكنات الحكومة لكبح جماح انفلات الأسعار قبل العيد؟!

تحاول الحكومة بجميع أجهزتها الرسمية من صناعة وزراعة وتموين وداخلية التصدى وبكل الوسائل الممكنة لكبح جماح غول ارتفاع الأسعار لجميع السلع ، والبحث عن مصدر الأسباب الرئيسية التى تؤدى إلى هذا الارتفاع ، كثير من الخبراء طالبوا بضرورة التنسيق الفورى بين وزارات التجارة والزراعة والصحة بهدف توحيد جهات الفحص والاختبار للسلع المستوردة بموانىء الوصول من أجل خفض زمن الإفراج عن الشحنات وانعكاسه على تخفيض الأسعار على المستهلكين مشيرين إلى أنه بدون مواصفات قياسية تصبح الأمور عشوائية وتنتشر منتجات «بير السلم» وهوما يهدد صحة المواطنين خاصة فى مجال المواد الغذائية والأدوية،مع ضرورة البحث عن أفضل الوسائل والآليات اللازمة لتوفير جميع السلع الأساسية للمستهلكين بأسعار مناسبة ، وزيادة المعروض من تلك السلع خلال الفترة الحالية والمقبلة داخل الأسواق ،بالاضافة الى توفير اللحوم الحمراء والاضاحى فى فترة عيد الاضحى المبارك وذلك من خلال الاتفاق مع مختلف المستوردين على تخفيض الأسعار بنسبة 15٪ وفى السطور التالية تفاصيل التحقيق:

منير فخرى عبدالنور

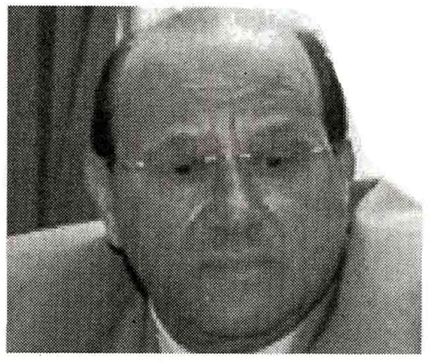

د. علاء رضوان

د. نادر رياض

مطلوب فورا التنسيق بين وزارات التجارة والزراعة والصحة لتوحيد جهات فحص المستورد

منير فخرى عبد النور: التزام كامل بتطبيق المواصفات القياسية على كل المنتجات المحلية والمستوردة للحفاظ على أمن وسلامة المستهلكين

د .أيمن أبو حديد: حريصون على تشجيع التوسع فى إنشاء مزارع للإنتاج الحيوانى لتحقيق الاكتفاء الذاتى من اللحوم

بداية أكد منير فخرى عبد النور وزير الصناعة والتجارة حرص الوزارة على الالتزام الكامل بتطبيق المواصفات القياسية المصرية واحترامها وأنها صمام الامان وشرط أساسى لدخول أى سلعة للسوق المصرى ولن نسمح بدخول أى منتجات فى حالة مخالفتها شروط تلك المواصفات ،لافتا الى ان الوزارة تعمل حاليا على تطوير المواصفات القياسية للسلع الغذائية خاصة اللحوم، مشيرا إلى ان المستوردين يمثلون حلقة أساسية فى منظومة الاقتصاد المصرى وتعمل الوزارة على تقديم المساندة والتيسيرات اللازمة لهم لاداء اعمالهم وتلبية احتياجات السوق .

وشدد الوزير على أن الحكومة لن تسمح بزيادة غير مبررة فى الأسعار للسلع والمنتجات وأنها ملتزمة بالعمل على توفيرها وتلبية احتياجات المستهلكين من تلك السلع وانها ستتخذ الإجراءات المناسبة لضمان طرح سلع امنة وذات جودة عالية وبأسعار مناسبة مع تحقيق هامش ربح عادل للمنتجين والتجار والمستوردين .

القانون 155

وأشار عبد النور إلى انه يتم حاليا التنسيق بين وزارات التجارة والصناعة والزراعة والصحة لتوحيد جهات الفحص داخل موانئ الوصول لإجراء عمليات الفحص والاختبار اللازمة لكل المنتجات داخل معمل واحد فى هذه الموانئ وتفعيل القانون رقم 155 لسنه 2002 الخاص بتنمية الصادرات، والذى تتضمن لائحته التنفيذية إجراء الاختبارات فى معمل واحد بحيث تصبح عملية فحص السلع الغذائية فى معمل واحد داخل الموانئ على ان تشترك فى اعمال الفحص كل الجهات الرقابية الممثلة عن جميع الوزارات وذلك لدفع حركة التصدير والتيسير على المستوردين وخفض ازمنة الافراج عن رسائل الواردات لفترات تتماشى مع المعايير الدولية بما ينعكس على تقليل التكلفة وأسعار السلع والمنتجات التى يتم طرحها داخل الأسواق خلال الفترة المقبلة .

وطالب عبد النور المنتجين والتجار والمستوردين بالقيام بدورهم الوطنى والمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع المصرى فى الوقت الراهن والتعاون مع الحكومة فى طرح مبادرات لتخفيض أسعار السلع والمنتجات ، لافتا إلى أنه فى هذا الصدد طرحت رابطة مستوردى اللحوم مبادرة لتخفيض أسعار اللحوم المجمدة المستوردة بنسبة 15٪ بمناسبة عيد الأضحى المبارك .

ومن جانبه قال الدكتور أيمن أبو حديد وزير الزراعة واستصلاح الاراضى إنه من الضرورى العمل على إعداد الدراسات اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية لسد احتياجاتنا من اللحوم الحمراء من خلال تشجيع إنشاء مزارع الإنتاج الحيوانى لزيادة الإنتاج المحلى وتحقيق الإكتفاء الذاتى من اللحوم ، وإن الوزارة على استعد يقديم جميع التيسيرات اللازمة لهذه المشروعات ، لافتاً إلى ان هناك توافقاً فى الرؤى مع وزارة التجارة والصناعة لتوحيد جهات الفحص والإختبار داخل الموانيء للتيسير على المصدرين والمستوردين خلال المرحلة المقبلة .

وأضاف الدكتور محمد ابو شادى وزير التموين والتجارة الداخلية أن الوزارة تعمل على تكثيف جهودها بالتعاون مع مختلف الوزارات لتوفير السلع الأساسية للمستهلكين داخل الأسواق بأسعار مناسبة ، مطالبا مستوردى اللحوم بموافاة الوزارة بالتخفيضات التى ستجرى على أسعار اللحوم وأماكن البيع حتى يتسنى لها توجيه المستهلكين لشراء هذه اللحوم وكذلك متابعة مدى الالتزام بالبيع بالأسعار الجديدة .

صحة المواطنين

ومن جانبه يرى د. نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصرى ـ الأوروبى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات ، رئيس لجنة البحوث والتطوير باتحاد الصناعات إن المواصفات القياسية تعتبر أهم عناصر تطوير المنظومة الاقتصادية سواء الصناعية أو التجارية كما أنها الطريق الأول لزيادة جودة المنتجات وجواز السفر لخروجها إلى الأسواق العالمية ومنافسة السلع الأجنبية سواء محليا أو فى عقر دارها وبدون مواصفات قياسية تصبح الأمور عشوائية وتنتشر منتجات «بير السلم» وهو ما يهدد صحة المواطنين خاصة فى مجال المواد الغذائية والأدوية .

ويوضح الدكتور رياض أن المواصفات القياسية تتكون كما يعلم المتخصصون من حوالى 7 آلاف مواصفة عادية غير ملزمة ، وتختص بمختلف السلع التى لا ينجم عن مخالفتها للمواصفات أى أضرار على صحة الإنسان وأمنه، مثال ذلك السيراميك والرخام والمشغولات الجلدية والخشبية.. إلخ، ويستثنى منها حوالى 400 مواصفة قياسية لها صفة الإلزام للأسباب سالفة الذكر، بمعنى أنه لا يجوز إنتاجها أو طرحها فى الأسواق قبل استيفاء إجراءات مشددة تشرف عليها وزارة الصناعة من خلال أجهزتها المتمثلة فى الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، مصلحة الرقابة الصناعية، الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة الكيمياء وكلها هيئات لها مثيلاتها فى جميع الدول المتقدمة شرقاً وغرباً دون استثناء.

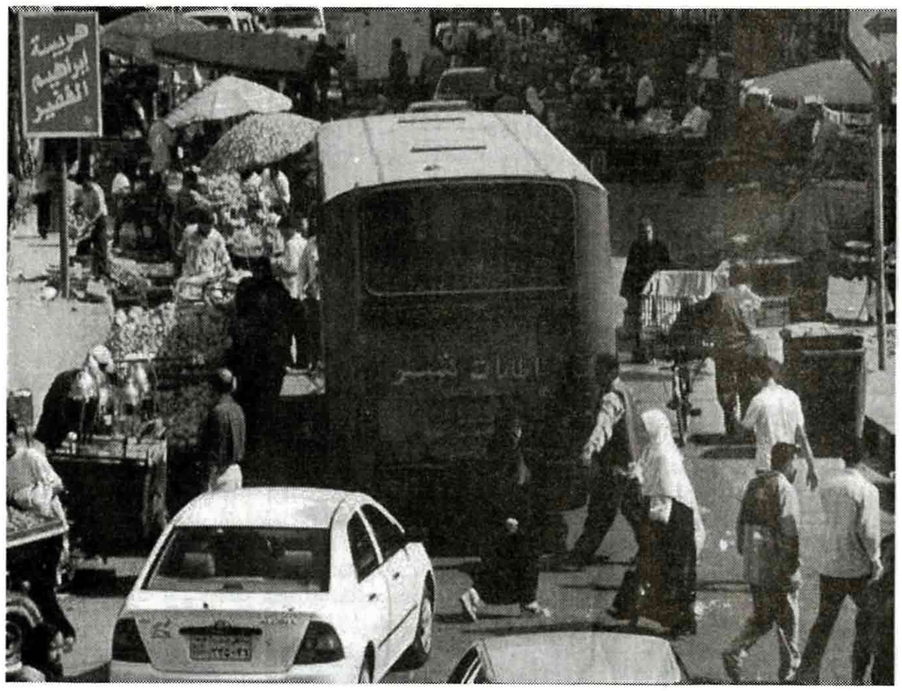

وأشار رئيس لجنة البحوث والتطوير باتحاد الصناعات إلى أنه من الضرورى أن يوضع للمواصفات القياسية اشتراطات السلامة والجودة والأمان: لذلك وضعت الحكومة خاصة المجموعة الاقتصادية على رأس أولوياتها خطة لتطوير منظومة المواصفات القياسية للصناعات والسلع والمنتجات المصرية لتوفير الأمان للمستهلكين ومواكبة المواصفات العالمية لزيادة الصادرات.

15٪ تخفيضا

وأوضح الدكتور علاء رضوان رئيس رابطة مستوردى اللحوم أن كميات اللحوم المجمدة بانواعها ستكون كافية خلال فترة العيد الأضحى وان هناك كميات كبيرة سيتم طرحها فى مختلف المنافذ وانه تم الاتفاق مع مختلف المستوردين على تخفيض الأسعار بنسبة 15٪ بمناسبة عيد الأضحى المبارك، مشيرا إلى ان الأسبوع المقبل سيتم عقد اجتماع لمستوردى اللحوم للإعلان عن تفاصيل هذه المبادرة والكميات واماكن توزيعها على مختلف المحافظات .

اللجان

كما طالب أحمد صقر نائب رئيس غرفة تجارة الاسكندرية بضرورة زيادة عدد اللجان المشرفة على إجراء عملية الفحص وزيادة الاجهزة المستخدمة حتى يتم الانتهاء من الفحص وإتخاذ إجراءات الإفراج عن هذه الشحنات فى أقرب فترة ممكنة ، مع اهمية الإسراع في اتخاذ خطوات جادة نحو توحيد المعامل بين الجهات الثلاث سواء الصحة او الزراعة أو هيئة الرقابة على الصادرات والواردات .

وحول شكوى مستوردى اللحوم من عدم توافر السيولة المالية من العملات الاجنبية بالبنوك أوضح الدكتور علاء عز أمين عام الإتحاد العام للغرف التجارية أن الاتحاد يقوم بموافاة البنك المركزى بإحتياجات القطاعات المستوردة خاصة المتعلقة بالصناعات الغذائية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد الكميات اللازمة لسد احتياجات السوق المحلى.

■ فتحى السايح ■